الأمم المتحدة

A/C.2/67/L.24

الجمعية العامة

Distr.: Limited
1 November 2012
Arabic
Original: English

الدورة السابعة والستون

اللجنة الثانية

البند ١٨ (ب) من جدول الأعمال

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي:

النظام المالي الدولي والتنمية

الجزائر:* مشروع قرار

النظام المالي الدولي والتنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراريها ٥٥/١٨٦ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ و ٥٦/١٨١ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ المعنونين ”نحو هيكل مالي دولي معزز ومستقر يستجيب لأولويات النمو والتنمية، ولا سيما في البلدان النامية، ولتعزيز العدالة الاقتصادية والاجتماعية“، وإلى قراراتها ٥٧/٢٤١ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ و ٥٨/٢٠٢ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ٥٩/٢٢٢ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ٦٠/١٨٦ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ و ٦١/١٨٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ و ٦٢/١٨٥ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ و ٦٣/٢٠٥ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ و ٦٤/١٩٠ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ و ٦٥/١٤٣ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ و ٦٦/١٨٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١،

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين.

051112 051112 12-57061 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

وإذ تشير أيضا إلى إعلان الأمم المتحدة للألفية[١] وإلى قرارها ٥٦/٢١٠ باء المؤرخ ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٢ الذي أيدت فيه توافق آراء مونتيري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية[٢]، وإلى إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية[٣] وجدول أعمال القرن ٢١[٤] وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١[٥] وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (''خطة جوهانسبرغ للتنفيذ'')[٦]،

وإذ تشير كذلك إلى إعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية: الوثيقة الختامية لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري، المعقود في الدوحة في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨[٧]،

وإذ تشير إلى المؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية وإلى وثيقته الختامية[٨]،

وإذ تشير أيضا إلى الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية وإلى وثيقته الختامية[٩]،

وإذ تشير كذلك إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، المعقود في ريو دي جانيرو، البرازيل، في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢، وإلى وثيقته الختامية المعنونة ''المستقبل الذي نصبو إليه''[١٠]،

---

(١) انظر القرار ٥٥/٢.

(٢) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٣) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب)، القرار ١، المرفق الأول.

(٤) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(٥) القرار دإ-٢/١٩، المرفق.

(٦) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

(٧) القرار ٦٣/٢٣٩، المرفق.

(٨) القرار ٦٣/٣٠٣، المرفق.

(٩) القرار ٦٥/١.

(١٠) القرار ٦٦/٢٨٨، المرفق.

وإذ تسلم بالعمل الذي اضطلع به الفريق العامل المخصص المفتوح باب العضوية التابع للجمعية العامة لمتابعة المسائل الواردة في الوثيقة الختامية للمؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية، وإذ تحيط علما بتقريره المرحلي[(١١)]، وإذ تكرر تأكيد ضرورة كفالة متابعة نتائج المؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية على النحو المناسب والقرار القاضي باستكشاف أنجع الطرائق للمضي قدما بالعملية الحكومية الدولية المعنية بمتابعة نتائج ذلك المؤتمر،

وإذ تعرب عن بالغ القلق إزاء ما يترتب على الأزمة المالية والاقتصادية العالمية المستمرة من آثار سلبية على البلدان النامية، الأمر الذي كشف عن وجود شتى مظاهر الضعف والتفاوت الهيكليين في الأسواق المالية العالمية، وإذ تؤكد أن الانتعاش بات عرضة لتهديد مجموعة من الظروف الجديدة، منها استفحال الضائقة المالية وانتشارها على نطاق واسع في اقتصادات البلدان المتقدمة النمو، وكذلك الطابع التوسعي المفرط للسياسات النقدية التي تتبعها المصارف المركزية في البلدان المتقدمة النمو، وأنه من الضروري إيجاد حل للمشاكل الهيكلية التي تواجه الاقتصاد العالمي، بوسائل منها إتمام إصلاح النظام والهيكل الماليين العالميين،

وإذ تعرب أيضا عن بالغ القلق إزاء الآثار التي يحتمل أن تطال البلدان النامية في المستقبل من جراء أزمة الديون السيادية التي تشهدها أوروبا حاليا، والتي تتسم بكلفتها الباهظة وآثارها الضارة على مجالات منها العمالة والاستثمار المنتج، وتتبعها تخفيضات في الإنفاق العام،

وإذ تلاحظ أنه في حين أن بعض البلدان النامية كانت المساهم الرئيسي في النمو الاقتصادي العالمي في الآونة الأخيرة، فقد نالت الأزمة الاقتصادية من قدرتها على تحمل المزيد من الصدمات، وإذ تشير إلى الالتزامات التي قطعت من أجل دعم نمو قوي ومستدام يتسم بالتوازن ويشمل الجميع، وإذ تعيد تأكيد ضرورة العمل بروح من التعاون من أجل الوفاء بالالتزامات ذات الصلة بالتنمية بغية بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥،

وإذ تعيد تأكيد مقاصد الأمم المتحدة، على النحو المنصوص عليه في ميثاقها، بما في ذلك التعاون الدولي على حل المشاكل الدولية ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي وغيرها من المشاكل، وجعل الأمم المتحدة مركزا لتنسيق الإجراءات التي تتخذها الدول من أجل

(١١) A/64/884.

بلوغ غاياتها المشتركة، وإذ تكرر تأكيد ضرورة تعزيز الدور القيادي للأمم المتحدة في النهوض بالتنمية،

وإذ تشدد على الحاجة الملحة لأن تضطلع الأمم المتحدة بدور رئيسي واستباقي في الإدارة الاقتصادية العالمية، وإذ تؤكد من جديد ضرورة تعزيز الدور القيادي للأمم المتحدة في النهوض بالتنمية،

وإذ تكرر تأكيد ضرورة أن يدعم النظام المالي الدولي النمو الاقتصادي المطرد الشامل والمنصف، والتنمية المستدامة، وإتاحة فرص العمل، والجهود المبذولة للقضاء على الفقر والجوع في البلدان النامية، وأن يسمح في الوقت ذاته بالتعبئة المتسقة لجميع مصادر تمويل التنمية،

وإذ تشير إلى مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا وإلى برنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نموا[١٢]، وإذ تقر في هذا السياق بأن النظام المالي الدولي ينبغي أن يدعم، حسب الاقتضاء، الاحتياجات والأولويات الخاصة لأقل البلدان نموا، وبأن الهيكل المالي والتجاري الدولي ينبغي أن يكون داعما ومستجيبا للاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا وأولوياتها، وبأنه من اللازم تحسين التنسيق والاتساق بين مختلف مجالات السياسات العامة للهيكل الإنمائي الدولي، بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية، والتجارة، والاستثمار الأجنبي المباشر، والديون، والشؤون المالية، مع أخذ التحديات الجديدة والناشئة في الحسبان،

وإذ تؤكد أهمية الالتزام بكفالة وجود قطاعات مالية محلية سليمة تسهم إسهاما حيويا في جهود التنمية الوطنية، باعتبارها عنصرا مهما في أي هيكل مالي دولي داعم للتنمية،

١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام[١٣]؛

٢ - **تكرر تأكيد** الحاجة الملحة إلى تعزيز تماسك واتساق النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية والتزامها بذلك، وكذلك أهمية كفالة اتسام هذه النظم بالانفتاح والإنصاف وشمولها للجميع من أجل تكملة الجهود الإنمائية الوطنية المبذولة لضمان النمو الاقتصادي المطرد والشامل والمنصف وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية؛

---

(١٢) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا، اسطنبول، تركيا، ٩-١٣ أيار/مايو ٢٠١١ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع 11.II.A.1)، الفصل الثاني.

(١٣) A/67/187.

٣ - **تشدد** على ضرورة التصرف بحسم في مواجهة التحديات التي تعترض الاقتصاد العالمي لكفالة تحقيق نمو عالمي متوازن ومستدام، يشمل الجميع ويتسم بالإنصاف وتتوافر في ظله العمالة الكاملة المنتجة وفرص العمل الجيدة، وتشدد أيضا على ضرورة تكثيف تعبئة الموارد من شتى المصادر للنهوض بالعمالة الكاملة المنتجة وإيجاد العمل الكريم للجميع؛

٤ - **تعرب عن جزعها الشديد** من الزيادة الكبيرة في المخاطر المحدقة بالاستقرار المالي في كثير من الاقتصادات المتقدمة النمو، وبخاصة من ارتفاع درجة هشاشة هياكل تمويل ديونها السيادية لأسباب منها نقل مخاطر تواجه القطاع الخاص إلى القطاع العام، وتدعو إلى إيجاد حلول عاجلة ومتماسكة للحد من المخاطر السيادية التي تواجهها البلدان المتقدمة النمو لمنع انتشار الأزمة وتخفيف آثارها على النظام المالي الدولي؛

٥ - **تلاحظ مع القلق** أن الأزمة الاقتصادية والمالية المستمرة ما زالت تهدد النمو والاستثمارات المنتجة وفرص العمل في البلدان النامية؛

٦ - **تلاحظ** الجهود المهمة المبذولة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي لمواجهة التحديات الناجمة عن الأزمة المالية والاقتصادية، وتسلّم بضرورة بذل مزيد من الجهود لضمان العودة الكاملة إلى نمو تتحقق في ظله العمالة الكاملة المنتجة وفرص العمل الجيدة، وإصلاح النظم المالية وتعزيزها، وتوليد نمو عالمي قوي ومطّرد ومتوازن، وضمان تحقيق التنمية المستدامة؛

٧ - **تلاحظ أيضا** أن الأمم المتحدة، بالنظر إلى عضويتها العالمية وشرعيتها، توفر منتدى فريدا رئيسيا لمناقشة المسائل الاقتصادية الدولية وتأثيرها في التنمية، وتعيد تأكيد أن الأمم المتحدة تتبوأ مكانة تخولها المشاركة في مختلف عمليات الإصلاح الرامية إلى تحسين وتعزيز الأداء الفعال للنظام والهيكل الماليين الدوليين، مع التسليم بأن الولايات المنوطة بالأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية تكمل إحداها الأخرى، مما يجعل تنسيق أعمالها أمرا بالغ الأهمية؛

٨ - **تشير**، في هذا الصدد، إلى العزم المعقود على تعزيز التنسيق بين منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية والتجارية والإنمائية المتعددة الأطراف، بغية دعم النمو الاقتصادي والقضاء على الفقر وإيجاد فرص العمل وتحقيق التنمية المستدامة في جميع أنحاء العالم، على أساس الفهم الواضح لولاياتها وهياكل إدارتها واحترامهما؛

٩ - **تشير أيضا** إلى وجوب توخي البلدان المرونة اللازمة لتنفيذ التدابير المعاكسة للدورة الاقتصادية ولاتخاذ إجراءات محددة الهدف وملائمة لاحتياجاتها للتصدي للأزمة،

وتدعو إلى تبسيط الشروط بما يكفل حسن توقيتها وملاءمتها للاحتياجات وتحديد أهدافها ودعمها للبلدان النامية في مواجهة التحديات المالية والاقتصادية والإنمائية؛

١٠ - **تشير كذلك**، في هذا الصدد، إلى التحسن الذي طرأ على إطار الإقراض الحالي لصندوق النقد الدولي، من خلال جملة أمور منها تبسيط الشروط واستحداث صكوك أكثر مرونة، من قبيل الائتمانات التحوطية وائتمانات السيولة، في حين تلاحظ أيضا ضرورة خلوّ البرامج الجديدة والجاري تنفيذها من أي شروط مسايرة للدورة الاقتصادية لا مبرر لها؛

١١ - **تحث** المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف على مواصلة المضي قدما في تفعيل أدوات مرنة وتساهلية وخالية من الشروط تتيح سرعة صرف الأموال وتكثيفها في البداية، وذلك لتوفير مساعدة كبيرة وسريعة للبلدان النامية التي تواجه عجزا ماليا في ما تبذله من جهود لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، مع إيلاء الاعتبار للقدرات الاستيعابية الفردية لتلك البلدان وقدرتها على تحمل الديون؛

١٢ - **تلاحظ مع القلق** أنه لا يزال من غير الممكن التنبؤ بتدفقات رؤوس الأموال الخاصة والرسمية إلى البلدان النامية؛

١٣ - **تسلم** بدور تدفقات رؤوس الأموال الخاصة في تعبئة التمويل من أجل التنمية، وتؤكد التحديات التي تشكلها التدفقات المفرطة القصيرة الأجل لرأس المال إلى العديد من البلدان النامية، وتسلم بضرورة إفراد الحيز اللازم للسياسات العامة من أجل تطبيق التدابير التحوطية على مستوى الاقتصاد الكلي وتدابير مراقبة رؤوس الأموال المتاحة للتخفيف من تأثير تقلبات تدفق رؤوس الأموال، وتطلب إلى الأمين العام أن يأخذ ذلك بعين الاعتبار لدى إعداد تقريره عن تنفيذ هذا القرار؛

١٤ - **تلاحظ** أنه بإمكان البلدان أن تسعى للتفاوض، كحل أخير، على أساس كل حالة على حدة ومن خلال الأطر القائمة، من أجل التوصل إلى اتفاقات بين المدينين والدائنين بشأن التوقف مؤقتا عن تسديد الديون للمساعدة في تخفيف الآثار السلبية للأزمة وتحقيق استقرار الاقتصاد الكلي؛

١٥ - **تشجع** إنشاء آليات قانونية دولية من أجل تسهيل إعادة هيكلة الديون وحل مشكلة الديون في حينها، وزيادة إيضاح القواعد التي ستتم بموجبها إعادة هيكلة الديون السيادية وحل مشكلة الديون، بما يسهم في الاستقرار المالي الدولي؛

١٦ - **تعيد تأكيد** أهمية كفالة مشاركة البلدان النامية بصورة كاملة في صنع القرار ووضع المعايير في المجالين الاقتصادي والمالي على الصعيد الدولي، وتحيط علما في هذا الصدد

بالقرارات المهمة وإن كانت غير كافية، التي اتُّخذت بشأن إصلاح هياكل إدارة مؤسسات بريتون وودز والحصص وحقوق التصويت الخاصة بها، وتكرر تأكيد أهمية تنفيذ عملية إصلاح أكثر طموحا لهيكل إدارة تلك المؤسسات، والتعجيل برسم خارطة طريق لزيادة الإصلاحات على صعيد تمثيل البلدان النامية وكفالة مشاركتها وتعزيز حقوقها في التصويت، وذلك باتّباع نهج يجسد بحقٍّ الولاية الإنمائية المنوطة بتلك المؤسسات ويزيد من فعاليتها ومصداقيتها وخضوعها للمساءلة وشرعيتها؛

١٧ - **تحيط علما**، في هذا الصدد، بالقرارات التي اتخذها مجموعة البنك الدولي بشأن تمثيل البلدان النامية ومشاركتها وغير ذلك من الإصلاحات المؤسسية بغية مواجهة التحديات الجديدة، وبإضافة المقعد الخامس والعشرين إلى مقاعد مجلس المديرين التنفيذيين لمجموعة البنك الدولي، وتتطلع إلى إحراز تقدم في الإصلاحات المؤسسية للمجموعة، وتدعو إلى التنفيذ المعجل لإصلاحات عام ٢٠١٠ المتعلقة بالحصص والإدارة في صندوق النقد الدولي؛

١٨ - **تشدد** على أهمية إجراء استعراض شامل لصيغة الحصص من أجل مواكبة الحقائق الراهنة بصورة أفضل وكفالة تمثيل البلدان النامية ومشاركتها على نحو تام بما يؤدي إلى زيادة مهمة في حصص البلدان النامية دون أن تتم على حساب البلدان النامية الأخرى؛

١٩ - **تكرر تأكيد** أهمية اتباع عملية منفتحة تتسم بالشفافية وتقوم على الجدارة لدى اختيار رؤساء صندوق النقد الدولي وغيره من المؤسسات المالية الدولية؛

٢٠ - **تشدد** على ضرورة زيادة الإجراءات الحكومية والمراقبة العامة لكفالة تنظيم السوق على النحو المناسب بما يدعم المصلحة العامة، وفي هذا الصدد، تسلم بضرورة تحسين تنظيم الأسواق المالية لتعزيز الاستقرار الاقتصادي، وكفالة سلامة النظام المالي واتساقه مع واقع الاقتصاد الحقيقي؛

٢١ - **تؤكد** أن نظام الاحتياطيات الدولية الحالي الذي يستند إلى عملة وطنية واحدة يساهم في الاختلالات الاقتصادية وعدم استقرار الأسواق، وتحيط علما باقتراحات إصلاح النظام الحالي، بما في ذلك فيما يتعلق بوظائف حقوق السحب الخاصة الموسعة، وتشجع مواصلة المناقشات بشأن هذا الموضوع، وتطلب إلى الأمين العام أن يعدّ دراسة مفصلة بشأن جدوى إنشاء نظام للاحتياطيات أكثر كفاءة وإنصافا، بما في ذلك تعزيز دور الترتيبات الإقليمية للتجارة والاحتياطيات، وتسهيلات احتياطية لمواجهة المشاكل في ميزان المدفوعات؛

٢٢ - **تكرر التأكيد** أن المراقبة الفعالة الشاملة المتعددة الأطراف ينبغي أن تكون في صميم الجهود الرامية إلى منع وقوع الأزمات، وتشدد على ضرورة مواصلة تعزيز مراقبة السياسات المالية للبلدان؛

٢٣ - **تشدد**، في هذا الصدد، على ضرورة تعزيز المراقبة الحكومية الدولية المستقلة للسياسات المالية التي تنتهجها البلدان المتقدمة النمو وما يترتب عليها من آثار في مجالات منها أسعار الفائدة الدولية، وأسعار الصرف، وتدفقات رؤوس الأموال، بما في ذلك التمويل الخاص والعام في البلدان النامية؛

٢٤ - **تسلم** بضرورة تحسين تنسيق السياسات المالية والاقتصادية على الصعيد الدولي بغية التصدي للتحديات المالية والاقتصادية الداهمة؛

٢٥ - **تؤكد** ضرورة زيادة تبادل المعلومات والشفافية واستخدام معايير موضوعية عند وضع سيناريوهات الديون وتقييمها، بما في ذلك تقييم الديون المحلية العامة والخاصة، من أجل ضمان تحقيق الأهداف الإنمائية، وتقر بأن وكالات تقدير الجدارة الائتمانية تضطلع بدور مهم في توفير المعلومات، بما في ذلك تقييم المخاطر المؤسسية والسيادية، وتكرر في هذا الصدد تأكيد دعوتها رئيس الجمعية العامة إلى عقد مناقشة مواضيعية بشأن دور وكالات تقدير الجدارة الائتمانية في النظام المالي الدولي، وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا عن التدابير الجديدة والمستمرة المتخذة لإنشاء وكالات جديدة لتقدير الجدارة الائتمانية أو تحسين الوكالات القائمة والنهوض بقدرتها على تقييم الجدارة الائتمانية للمقترضين بدقة؛

٢٦ - **تدعو** المؤسسات المالية والمصرفية الدولية إلى مواصلة تعزيز شفافية آليات تصنيف المخاطر، مشيرة إلى ضرورة أن تزيد تقييمات المخاطر السيادية التي يجريها القطاع الخاص إلى أقصى حد من استخدام معايير دقيقة وموضوعية وشفافة، الأمر الذي يمكن أن تيسره البيانات والتحليلات العالية الجودة، وتشجع المؤسسات المعنية، بما فيها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، على مواصلة عملها بشأن هذه المسألة، بما في ذلك تأثيرها المحتمل في آفاق التنمية في البلدان النامية؛

٢٧ - **تهيب** بمصارف التنمية والصناديق الإنمائية المتعددة الأطراف والإقليمية ودون الإقليمية مواصلة الاضطلاع بدور حيوي في تلبية الاحتياجات الإنمائية للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، بوسائل منها تنسيق العمل، حسب الاقتضاء، وتؤكد أن تعزيز مصارف التنمية الإقليمية والمؤسسات المالية دون الإقليمية بإمكانه أن يضيف دعما ماليا مرنا إلى الجهود الإنمائية الوطنية والإقليمية، مما يعزز، بالتالي، توليها زمام الأمور وكفاءتها بوجه عام، وترحب في هذا الصدد بالزيادات الأخيرة في رؤوس أموال

مصارف التنمية الإقليمية والمتعددة الأطراف، وتشجع بالإضافة إلى ذلك على بذل الجهود الكفيلة بتوفير تمويل كاف لمصارف التنمية دون الإقليمية؛

٢٨ - **تشجع** على تعزيز التعاون على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، بوسائل منها مصارف التنمية الإقليمية ودون الإقليمية والترتيبات التجارية والمتعلقة بالعملات الاحتياطية وغيرها من المبادرات الإقليمية ودون الإقليمية؛

٢٩ - **تؤكد** ضرورة مواصلة تحسين معايير الإدارة في الشركات والقطاع العام، حسب الاقتضاء وبما يتماشى مع القوانين الوطنية، بما في ذلك معايير الإدارة المتصلة بالمحاسبة ومراجعة الحسابات واتخاذ تدابير لضمان الشفافية، وبخاصة في المجال المالي، مع ملاحظة الآثار المعرقلة الناجمة عن اتباع السياسات غير الملائمة؛

٣٠ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار، على أن يعدّ بالتعاون مع مؤسسات بريتون وودز وغيرها من الجهات المعنية؛

٣١ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثامنة والستين، في إطار البند المعنون ”المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي“، البند الفرعي المعنون ”النظام المالي الدولي والتنمية“.